يجوز اعمالها في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول
قال نعم وهل اتاك نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل اتاك
حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه يعني والشيئ
وما يتعلق به بمنع حكم الشيئ الواحد لكن يرد عليه انه لا يصح
الاخبار عن الشئ بانه يقول اذ الذي يقول نفس الاسناد
فالاولى جعل الظرف حالا من الاسناد بناء على مجيئ الحال
من المبتدا وذلك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير ان
قوله لا يفصل بين اما والفاء بجملة تامة بعد امر مفهوم من
التشبيه الثاني وانما اعاده لاجل استثنا الدعائية والخبرية
بالتامة عن جملة الشرط قوله شرط اذ يتقدم الجملة اي
بوجه بان اما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه ان
الدعائية لا تنحصر في الفعلية بنعم وقد يجاب بان
الاسمية اجريت مجرى الفعلية لطرد الباب قوله فروح الخ
هذا جواب اما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها
هذا مذهب البصريين وصححه ابو حيان وغيره قال ابن
هشام وانما ارتكب ذلك لوجهين احدهما ان القاعدة
انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد
كان الجواب لاسبقهما الثاني ان شرط اما فقد حذف جوابها
لحصول اجحاف بها انتهى وزعم الاخفش ان الجواب المذكور
اما واداة الشرط معا وابو علي بنى احد قوليه ان الفا جواب
او جواب اما محذوف وقوله الثاني كالاول افاده الشمني
قال الرماحيي ولقائل ان يقول لا نسلم ان الكلام من باب
اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفا
جواب ان وان وجوابها جواب اما والفا داخلة على جواب
تقديرا والاصل مهما يكن من شئ فان كان المنوفي منزلا
المقترين فجزاوه روح وان يتب اما متاب مهما يكن من شئ
وقدم الشرط على الفاجريا على قاعدة الفصل بين اما
والفا فالتقى فان الاولى فا جواب اما والثانية فا
جواب ان فحذفت الثانية لانها التي اوجبت الثقل ولان

الحذف

الحذف يا المتوالين الخيف قوله اسم منصوب الخ قال الرضي ويقدم
على الفا من اجزا الجزا المفعول به والظرف والحال والمفعول
المطلق والمفعول له وانما جاز ههنا عمل ما بعد فا الجزا فيما
قبلها مع امتناعها بغير اما ان الفا بعد اما مزحلقة عن
محلها كما تقدم وان التقديم لا غرض في مهمة سبق ذكرها
فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعي قوله لفظا ومحلا
مثال الاول فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ومثال
الثاني واما بنعمة ربك فحدث ولذلك قال الآيات قوله
اسم كان الخ اي منصوب لفظا او محلا ومثالاه الاتيان
من الاول ومثال الثاني اما الذي يكرمك فاكرمه وما ينبغي
قوله بعد الفا وقبل ما دخلت عليه بان يقال
فهد بنا هدر بنا ثم قوله لان اما نايبة عن الفعل الخ هذا
التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول
لا ينتج وجوب تاخيره عن الفا ولا وجوب تقديمه
على مدخولها وقد علل الاولان العامل المقدر هو
الجواب في الحقيقة وبانه لو قدر قبل الفا وبعد المعمول
للزم الفصل بكثير من واحد والثاني بان حق المفسر
بفتح السين التقدير على المفسر بكسرها قوله والفعل
لا يلي الفعل واما زيدا كان يفعل ففي كان ضمير
فاصل انتهى مغني وخطر الرماميني في التعليل بانا ما
نايبة عن جملة الشرط لا فعله فقط فلم يجاور الفعل
بتقدير كونه متقدما فعلة اي للفصل بالفاعل الموجود
تقديرا وقد يدفع النظر بان الفعل الذي نابت عنه
اما هو المقدر بذكر ضعف مرفوعه عن ان يكون فاصلا
بخلاف مرفوع زيدا كان يفعل فتامل قوله ظرف
بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل قوله لما فيها من معنى
الفعل الخ فعلى هذا تكون نايبة عن فعل الشرط
معنى وعملا وعلى الثاني معنى لا عملا قوله او المفعل
المحذوف اي الذي نابت عنه واو للتنويع لخلاف قوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)